معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: فيبي مار

من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟

نبذة عن التقرير

هذا التقرير يندرج في إطار دراسة جارية عن القادة السياسيين العراقيين الجدد وتصوراتهم للمستقبل. وهذه الدراسة إذ تقوم على أساس خلفية من البيانات الشاملة ومقابلات شخصية مع أكثر من أربعين من كبار القادة منذ عام ٢٠٠٣، فهي تشير إلى تغيير جذري منذ عهد حزب البعث في القوى التي تشكّل القيادة الجديدة وتوجهها السياسي. لقد حلت التعددية السياسية ووجهات النظر المتفاوتة محل نظام قومي مرتبط بحكومة مركزية قوية، مع عدم وجود رؤية مشتركة لاتجاه العراق مستقبلا، وزادت العملية السياسية الانشقاق في الرأي والمواقف حول الهوية العرقية والطائفية مما يمكن أن يؤدي إلى تفتت العراق.

يطرح التقرير عدة طرق لمساعدة العراق في التراجع عن هذا الشقاق، بما في ذلك إعادة التركيز على التنمية الاقتصادية، وعلى الأخص ضرورة سن قوانين جديدة تتعلق بالنفط يمكن أن تمنح كل عراقي حصة في المورد الرئيسي للبلاد والإبطاء من المسيرة السياسية لإفساح الوقت أمام القادة كي يستوعبوا التغيير وينقحوا النظام السياسي.

فيبي مار زميلة أولى في معهد السلام الأميركي. وهي خبيرة أميركية كبيرة في شؤون العراق، ولذلك تستشيرها سلطات حكومية وغير حكومية، وكتابها «التاريخ الحديث للعراق» يعتبر المصدر النموذجي بشأن العراق المعاصر. وكانت زميلة أولى في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني، وقدمت استشارات إلى مسؤولين على مستوى عال، وهي كثيرا ما تدلي بشهادتها أمام لجان مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، وتشاهد كثيرا على شاشات شبكات التلفزيون للتعليق على شؤون العراق.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٦٠ مارس/آذار ٢٠٠٦

المحتويات

مقدمة ٢
خلفية التغييرات: نظام صدام حسين ٣
قادة العراق الجدد ٤
التغييرات في القيادة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ ٩
رؤية القادة الجدد ١٢
الخلاصة والتوصيات ١٥

موجز

- إن فهم خلفية وتصورات القادة العراقيين الجدد أمر حيوي بالنسبة لتحليل وجهة البلاد في المستقبل.
- حدثت تغييرات جذرية في القيادة منذ عهد صدام . ومن ضمن القادة العراقيين الجدد لا توجد أية شخصيات من عهد حزب البعث. إن برنامج إزالة حزب البعث من أجل إزاحة القيادة القديمة يعزز الفرقة بين أصحاب المناصب السابقين وأصحاب المناصب اليوم.
- كما أن التوازن العرقي والطائفي والإقليمي للقيادة انقلب منذ عهد حزب البعث؛ فقد انقضت هيمنة السنة، والشيعة يمثلون الطائفة الأكبر، والأكراد والعرب السنة يشكلون خمس القيادات. وثمة نسبة عالية من القادة الجدد من المغتربين عن البلاد، ومعظمهم شكلته سنوات من المعارضة لنظام صدام. كان الانضمام إلى أحزاب أخرى محظورا في ظل حكم البعث؛ وقادة اليوم يأتون من أحزاب متنوعة.
- والتغييرات الأيديولوجية جليلة أيضا. ففي ظل حكم البعث، كانت الرؤية هي صورة دولة موحدة ذات هوية عربية وتركز على التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والاستقلال عن النفوذ الأجنبي. والقادة المنتخبون الجدد لهم رؤى مختلفة، واشتد التركيز على الهوية العرقية والطائفية؛ وضعفت القومية كما ضعف الإحساس بالهوية العراقية.
- إن الأحزاب الكردية تعلي من شأن الهوية الكردية وتريد إقليما اتحاديا على درجة كبيرة من اللامركزية يضم كركوك. ومعظم القادة الأكراد علمانيون وميالون للغرب في توجههم.

- والقادة الشـيعة يعتنقون وجهات نظر أكثر تنوعا. فهويتهم الأساسـية عراقية، ولكن إحساسـهم بالقومية ضعيف. ويصب معظم القادة الشـيعة اهتمامهم على إضفاء الطابع الإسلامي على المجتمع وإصلاحه في اتجاه شيعي. ولأنهم أغلبية، فهم يؤيدون الانتخابات وحكومة برلمانية.

- والوسـط العلماني مرتبط بهوية عراقية وبدولة أكثر مركزية، ولكن نفوذه ينحسـر بشـكل سريع. ولم تتضح بعد رؤية السنة، ولكن لغة حملاتهم تدل على أن كثيرين منهم لا يزالون متعلقين بالتصورات البعثية القديمة.

- ومن النتائج المستخلصة التي تدعو للدهشة عدم التركيز على الاقتصاد. ورغم اعتراف القادة الجدد في الحكومة بضرورة التنمية الاقتصادية فهم لا يجعلون منها أولوية. وهذا يجعلهم على طرف نقيض لكثير من مواطنيهم الذين يقولون إنهم يريدون الخدمات والأمن.

- إن السياسة الجديدة للهوية الطائفية تزيد من صعوبة الحلول التوفيقية للحكم. ورغم أن الهويات العرقية والطائفية كانت سمة مهمة للدولة العراقية في الماضي، فالعملية السياسية الجديدة (الانتخابات وصنع الدستور) تزيد من حدتها. وكذلك التمرد.

- إن معالجة التفتت أمر حيوي قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة. ويمكن إعادة تركيز العراقيين على القضايا الاقتصادية، وعلى الأخص صياغة قوانين للنفط تؤمن لكل جماعة عراقية نصيبا في موارد النفط وحصة عادلة في عائداته.

- يجب الإبطاء من المسيرة السياسية لإتاحة الفرصة للساسة لاستيعاب التغييرات والاتفاق على حلول توفيقية وبخاصة في مجال تقسيم البلاد إلى أقاليم كما ويجب تشـجيع العراقيين على تحسـين النظام السياسـي الذي يولد انشقاقا في الرأي والمواقف — مثلا بتنقيح نظم الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات.

مقدمة

من أهم محددات الإتجاه المسـتقبلي لأية دولة طبيعة قيادتها السياسـية. مرت قرابة ثلاث سـنوات منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق، والقيـادات الجديـدة تظهـر ولكن ببطء في ظل عملية كانت متقطعة وصعبة بل تؤدي إلى انشـقاق. ونتيجة لذلك، لا تزال الرؤية غير واضحة لاتجاه البلد في المسـتقبل. فلقد جرت ثلاثة انتخابات هدف اثنان منها إلى اختيار قادة سياسـيين وطنيين. ورغم النقص اعترى الانتخابات، فقد أسـفرت عن مجموعة جديدة من القادة في وسـعهم أن يروا العراق من خلال المراحل المبكرة لتحوله المسـتقبلي، وهم يؤكدون نمطا سياسـيا معينا واتجاها يمكن أن يسـتمرا خلال السـنوات القليلة المقبلة — بل ربما خلال العقد الحالي وما بعد ذلك. من هم القادة المنتخبون الجدد في العراق؟ ما وجه الاختلاف بينهم وبين أسـلافهم — في عهد صدام وفي ظل سـلطة التحالف المؤقتة؟ وماذا يقولون لنا عن الاتجاه المرجح للعراق في المستقبل؟

رغم أن الحكومة الجديدة لا تزال بصدد التشكيل، هناك معلومات عن القيادة الجديدة مستقاة من الانتخابات التي جرت في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ ونتائج الانتخابات التي جرت في شـهر ديسـمبر/كانون الأول تكفي لاسـتخلاص بعض النتائج. والواقع أن كثيرا من نفس القادة الذين فازوا في يناير/كانون الثاني فازوا أيضا في ديسـمبر/كانون الأول. ويبحث هذا التقرير خلفيات القادة الجدد ووجهات نظرهم بشـأن مسـتقبل العراق من خلال مقابلات معهم ومن خلال أعمالهم المنشورة.

سيركز التقرير على عدة مجموعات من القادة لنرى ماذا يمكنهم أن يقولوا لنا عن التغيير والاستمرارية في العراق الجديد. ولتوفير خط أساسي لبحث التغيير، سـتكون المجموعة الأولى القادة الذين كانوا في السـلطة في نهاية عهد الديكتاتورية الطويلة لصدام حسـين. وستكون المجموعة الثانية طائفة من سبعة وتسعين مسؤولا جديدا تولوا مناصب في الحكومة أو مناصب عليا أخرى في الدولة منذ عام ٢٠٠٣. وستكون المجموعة الثالثـة مقارنـة بيـن القادة العراقيين الذين عينتهم سـلطة التحالف المؤقتة عام ٢٠٠٣ القادة الذين انتخبـوا ليتولوا مناصب عام ٢٠٠٥. وحتى نظرة قصيرة لهذه البيانات يجعل من الممكن استخلاص عدة نتائج مهمة. من ضمن هذه النتائج الانفصال الحاد — والجذري في حقيقة الأمر — عن الماضي وهو ما تمثله القيادات الراهنة. وثمة نتيجة أخرى هي التغييرات الكبيرة في القيادات — والتوجه — التي حدثت في العامين الماضيين وتم تعزيزها في انتخابات ديسـمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. ويتأكد معنى هذه التوجهات أو الرؤى الجديدة للمسـتقبل في مقابلات مع أعضاء مختارين في هذه الصفوة الجديدة التي انتخبت في العام الماضي.

خلفية التغييرات: نظام صدام

لفهم حجم التغييرات في القيادات والاتجاه منذ عام ٢٠٠٣، من المجدي البدء بنظرة سريعة إلى القيادات السياسية العراقية في العقد الأخير من حكم صدام. إن دراسة لصناع القرار الأساسيين في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية العليا لحزب البعث عام ١٩٩٨ — مجموعة من ثمانية عشر رجلا — تكشف عن بعض الخصائص[١].

أولا، جميع كبار المسؤولين هؤلاء، ما عدا واحدا من الأكراد، كانوا أعضاء في حزب البعث[٢]. كان الانضمام إلى الحزب أساسيا، ليس فقط لتولي مناصب سياسية عليا ولكن أيضا من أجل الحصول على تعليم جيد وللاشتغال بمعظم المهن. والواقع أنه كان هناك جيلان من قادة حزب البعث في هذه المجموعة. وفي ظل هذا النظام كان هناك حزب واحد وقائد واحد ولا حياة سياسية خارج نطاق الحزب. والواقع أنه في نهاية القرن حتى الحياة الحزبية خمدت إلى حد كبير وحلت محلها ديكتاتورية رجل واحد وشبكته الأمنية. ومع ذلك، بقيت المؤسسات الحزبية وكذلك ضرورة العضوية في الحزب إذا كان أي شخص يأمل في أي حراك اجتماعي، ناهيك عن الوصول إلى أعلى السلم السياسي: ومن ثم معنى الامتيازات التي أصبحت سمة رسمية لهذه الصفوة. لقد ترك الطابع الشمولي لهذا النظام بصماته على جميع الذين شاركوا فيه.

والخاصية المشتركة الثانية كانت الدرجة العالية من «الاستمرارية» في القيادة على مر الزمن. وتظهر لقطة فوتوغرافية غير رسمية لنظام البعث عام ١٩٩٨ قيادة متحجرة عاجزة عن التغيير أو إدخال دم جديد. ومن ضمن هذه القيادات العليا، يأتي الجميع تقريبا من الجيل الذي انضم إلى حزب البعث قبل أو بعد ثورة ١٩٥٨ مباشرة منذ أربعة عقود. وطول المدة في المركز الوظيفي أمر مذهل. ظل حوالي ثلثي أعضاء القيادة القطرية للحزب في مراكزهم لأكثر من ستة عشر عاما. وأربعة منهم على الأقل كانوا في موقع نفوذ لمدة ثلاثة عقود. وفي مايو/أيار ٢٠٠١، عمد الحزب إلى توسيع نطاق قياداته من خلال انتخاب قيادة قطرية جديدة. والإضافات الوحيدة البارزة من الجيل الأصغر كانت قصي ابن صدام والدكتورة هدى عماش، ابنة مسؤول قديم في البعث طرده صدام عام ١٩٧١ [٣]. ولم يكن هناك حتى كثير من التغيير على مستويات أقل. فمثلا، كانت هناك ثلاث حكومات عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ ولكن لم يتغير سوى شخص واحد في منصب وزاري. وهذا يدل على أن القيادة أجرت تغييرات قليلة في القمة على مر العقود وأن قدرتها كانت ضعيفة على إدخال شخصيات جديدة ما لم تكن من «عائلة البعث».

والخاصية الثالثة للمجموعة كانت الخلل العرقي والطائفي الذي يلاحظ كثيرا. رغم أن العرب السنة كان لهم دائما نصيب الأسد في المناصب في معظم الحكومات العراقية الحديثة، وكان الخلل لصالح السنة في عهد صدام وكان على الأخص مذهلا في سنواته الأخيرة . كان من ضمن القيادة العليا عام ١٩٩٨ سنة بنسبة ٦١ في المائة وشيعة بنسبة ٢٨ في المائة فقط وأكراد بنسبة ستة في المائة فقط. وستة في المائة أخرى من المسيحيين. (على مستويات أقل في الحكومة حيث كان هناك مزيد من التكنوقراط، لم يكن عدم التوازن كبيرا). وتدل هذه الأرقام على أن السنة كانوا يمثلون أغلبية ساحقة في مواقع صنع القرار، وأن الشيعة كان تمثيلهم ضعيفا والأكراد كانوا غائبين تقريبا.

والاتجاه نفسه كان واضحا في التوزيع الإقليمي للقيادات في القمة. حوالي ٦١ في المائة أتوا مما يطلق عليه مثلث السنة، أي المدن والبلدات الصغيرة إلى الشمال والغرب من بغداد. الربع تقريبا كان من تكريت مسقط رأس صدام حسين، وستة في المائة فقط من العاصمة العراقية بغداد التي تعتبر أكثر المدن تكاملا. وأتت قلة من الشمال (الذي يقطنه أكراد بصفة أساسية) ومناطق الجنوب (الشيعية بصفة أساسية). فنظام البعث لم يمثل مناطق واسعة من البلاد، ليس هذا فحسب وإنما لم يدمج شريحة اجتماعية كبيرة من سكان العراق: الطبقة المتوسطة المتعلمة في المدن والتي يمثلها سكان بغداد أفضل تمثيل.

كانت هناك مظاهر أخرى من عدم التوازن. فحتى عام ٢٠٠١ كانت المجموعة كلها من الرجال. وعلى مدى حكم الحزب الطويل الذي استمر خمسة وثلاثين عاما شغلت سيدة واحدة فقط منصبا عاليا (وكما أوضحنا كانت ابنة عضو سابق في حزب البعث). ونجد نفس الشيء في الحكومات وإن كان بعض النساء انتخبن في البرلمان وأخريات شغلن مناصب مهنية. وكان نظام البعث على أعلى مستوياته دون مستوى التعليم العالي. فمثلا في عام ١٩٩٨، لم يكمل عدة أعضاء من المجموعة على قمة الحزب تعليمهم بعد المرحلة الثانوية. وبعض الأعضاء، مثل صدام نفسه حصل في وقت متأخر على درجات جامعية عن طريق ترتيبات معروفة جيدا مع هيئة التدريس في جامعة بغداد. وفي عام ١٩٩٨، لم يكن أي من كبار القادة حاصلا على درجة تعادل الدكتوراه. وبعض أعضاء الحكومة كانوا على مستوى أعلى من التعليم، بل كان بعضهم حاصلا على درجة الدكتوراه أو على درجات أخرى متقدمة، ولكن قليلا من هذه الشهادات تم الحصول عليه في الخارج. يجب أن نضع نصب أعيننا أن التعليم كان مسيّسا إلى حد كبير في العراق نفسه. وباستثناء بعض المجالات الفنية مثل الهندسة والطب، كانت أغلبية مواد الدراسة — وعلى الأخص المواد التي تتصل

بالعلوم السياسية — خاضعة لتدقيق النظام. ونتيجة لذلك، كان معظم الساسة الذين تولوا مناصب في عهد البعث متأثرين بأيديولوجية البعث، بينما أولئك الذين بقوا خارج الحزب حرموا من الخلفية والتدريب اللذين يمكن أن يساعداهم في التعامل مع الحكومة ومعالجة قضايا السياسات العامة.

وأخيـرا، يمكـن أن نصـف معظم القادة بأنهم «أطراف داخلية»، ولم يتعرضوا أو كان تعرضهم قليل للعالم الخارجي. وفي عام ١٩٩٨، كانت حفنة من ستة وثلاثين قائدا مثقفين خارج العراق أو سافروا خارج حدوده، وفي أواخر التسعينات، انحصروا في العراق بسبب العقوبات ولدواع أمنية. وعلى قمة النظام، لم يعش في الخارج سوى صدام (في القاهرة بضع سنوات في شبابه) وقلة من البقية سافرت إلى الخارج كثيرا ولكن في إطار أوضاع رسـمية محدودة. ومعظمهم كان من المدن والبلدات الصغيرة في «المثلث» وشـكلتهم الطبيعة التآمرية للحزب، ولذلك كان اتصالهم ضعيفا ببيئة البلاد المجاورة، واتصالهم أضعف بكثير مع المجال الدولي الأوسع. كان بعض الوزراء لديه خلفية أوسع وكان تعليمهم أفضل، ولكن تعرضهم للعالم الخارجي في عهد انحطاط نظام صدام كان أيضا محدودا للغاية.

ماذا كان يعني ذلك بالنسـبة لتوجه هذه القيادات؟ رغم أن جانبا كبيرا من الأيديولوجية الأصلية لحزب البعث التي كانت عربية واشـتراكية قد أعيد تشكيله تحت نير الديكتاتورية الشخصية لصدام، إلا أن هذه الأيديولوجية امتدت في الزمن بما يكفي لتترك بصماتها على القادة الذين قدموا إلى السـلطة عام ٢٠٠٣. كانت الخاصية الأساسـية للأيديولوجية القديمة هي القومية العراقية والعربية على حد سـواء، وكان الاندماج مع الدولة الذي قاده حزب البعث قويا مثلما كان الارتباط بحكومة مركزية قوية تهدف إلى الحفاظ على النظام والاستقرار والتحكم في الثروة النفطية للعراق واسـتغلالها. وكما هو الحال تقريباً بالنسـبة لأية ديكتاتورية اسـتبدادية طالت مدتها، فقد اسـتولى على مجموعة القيادة إحساس عميق بالأحقية — في سـلطة الحكم وفي جني مكاسـب من ثروة العراق. ورغم أن الأيديولوجية الأصلية لحزب البعث كانت علمانية وحديثة بصورة قوية، فقد أعيد تحديد معالمها في التسعينات لتشمل المشاعر الدينية الإسلامية المتزايدة في صفوف السكان. والواقع أن صدام نفسه دبر «حملة دينية» في منتصف التسعينات أتاحت التعبير عن الشعور الإسلامي والممارسة الإسلامية ما دامت لا تخرج عن نطاق التوجه القومي لحزب البعث، وبنهاية القرن، تحول جانب كبير من هذه الأيديولوجية — إذا جاز إطلاق هذا الإسم عليها — إلى الداخل إذ ركزت على معاناة العراق على أيدي دول أجنبية ودول مجاورة في ظل العقوبات وقيود أخرى فرضت عليه بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. ولا نبالغ إذا وصفنا هذه الطريقة في التفكير بأنها كراهية لكل ما هو خارجي وعلى الأخص الغرب. وهذا التوجه بدرجات متفاوتة هو الذي حمله كثير من السنة العرب الذين خدموا في إدارة البعث إلى المعارضة، وغالبا إلى حركة التمرد، وهو يساعد على تفسير تعنتهم في مواجهة النظام الجديد.

قادة العراق الجدد

إن القادة السياسيين الجدد الذين ظهروا منذ عام ٢٠٠٣ يقفون على طرف النقيض التام من أسلافهم من جميع الوجوه تقريبا. ورغم إدراك الجميع أن هناك «تغييرا للنظام» في العراق، قد لا يكون هناك اعتراف بمدى وعمق التغيير على نطاق واسـع. ومنذ سـقوط صدام، شـهد العراق ثلاث إدارات عراقيـة مختلفـة وهو بصدد إدارة رابعة. والإدارة الأولى التي عينت سـلطة التحالـف المؤقتة معظم أعضائها عام ٢٠٠٣، كانت مجلس الحكم العراقي الذي تألف من خمسة وعشرين عضوا ومجلس وزراء مرتبط به. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٤، عادت السيادة إلى العراق وتم تعيين حكومـة مؤقتـة عراقية جديدة. وفـي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، جرت انتخابات لاختيار جمعية وطنية مؤقتة، وفي مايو/أيار ٢٠٠٥ تم تشـكيل حكومة عراقية جديدة على أسـاس هذه الانتخابات. وهذه الحكومة الثالثة التي نحللها عن كثب أدناه تمثل تعبيرا حقيقيا عن رأي الشـعب وتمثل أفضل مؤشـر حتى الآن على القادة العراقيين الجدد وتوجههم. وانتخابات ديسـمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ تنتج حكومة أكثر دواما عام ٢٠٠٦. إلا أن نتائج الانتخابات تؤكد بقوة الاتجاهات التي بدأت في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، والحكومة الجديدة سـتتضمن عددا من نفس القادة. وتتضمن الحكومات الثلاث جميعا منذ عام ٢٠٠٣ حوالي خمسة وسبعين قائدا — وهي المجموعة التي سوف نستعين بها للمقارنة بالنظام القديم.

الاسـتمرارية والتغيير

الحداثة هي من السمات البارزة لهذه القيادات. ربما يكون هناك بعض المسؤولين من عهد حزب البعث الذين احتفظوا بمناصبهم على المستوى الثاني والثالث من البنية الحكومية. ولكن القلة على قمة الهرم الحكومي احتفظت بمناصبها. والذين بقوا في السـلطة كانوا إما أعضاء بالإسـم أو أنهم انسحبوا من الحزب قبل التسعينات. والأمر الملفت للنظر هو الانفصال التام عن الماضي. إن التغيير في القيادات السياسية كان جذريا وليس نوعا من التطور.

ومن نتائج هذا التغيير الجوهري، كما يوضح الجدول (١)، هو غياب الخلفية السابقة في تجربة القيادات — أو الرؤية المستقبلية — من عهد صدام. والواقع أن الشق بين الذين تولوا السلطة منذ عام ٢٠٠٣ وأولئك الذين تولوا السلطة قبل ذلك يعتبر من أعمق الشقوق في العراق حتى اليوم، وربما يكون في ازدياد. وهذا العامل هو الذي يجعل «محو آثار البعث» عملية حساسة ومثيرة للجدل. وعلاوة على ذلك، عملت سلطة التحالف المؤقتة على أن يكون هذا التغيير دائما فأصدرت قانونا في مايو/أيار ٢٠٠٣ حظر على أعضاء حزب البعث في المستويات الأربعة العليا تولي وظائف عامة. هذا القانون ونتائجه يساعدان على تفسير العزلة التي شعر بها الذين جردوا من السلطة والمنصب، والشك الذي يداخل من هم في السلطة الآن ومن كانوا في السلطة قبلهم. وكثير من هذا الشك يتسلل إلى الحكومة اليوم.

ورغم هذه الفجوة، كان كثير من هذا التغيير إيجابيا. كانت مجموعة البعث من القادة السياسيين صغيرة ومتقوقعة على نفسها، ومن الصعب اختراقها، وفتح القادة السياسيون الجدد النظام السياسي الذي تجلى في العدد الكثير من الأطراف الفاعلة الجديدة (سبعة وسبعين) التي نجحت في دخول المراقي الرائدة للسلطة السياسية. كما وأحدث النظام السياسي الجديد حراكا سياسيا كبيراً. وجلب القادمون الجدد معهم أيضا تجارب مختلفة ورؤية عامة مختلفة، وكثير منهم كان يقيم في المجتمع الغربي وجلب معه الانفتاح على أسلوب حياة ديمقراطي.

ولكن كانت هناك أيضا آثار سلبية. هناك عدد من القادمين الجدد لا يألف عراق اليوم، وهم كمغتربين لديهم روابط قليلة بالسكان المحليين الذين يفترض أنهم سيخدمونهم. وثمة مشكلة أخرى هي افتقارهم إلى تجربة الحكم التي تعين عليهم أن يكتسبوها سريعا. والاستثناء الجزئي الوحيد هو الممثلون الأكراد الذين اكتسب كثير منهم خبرة قيمة في الحكم الذاتي في البيئة السياسية الأكثر انفتاحا في الشمال. كما وحدثت تنقلات للجانب الأعظم من الوزراء الذين تغيرت مواقعهم بسرعة، وحتى عندما خدموا في عدة حكومات لم يبقوا في نفس الوظيفة مما جعل من الصعب بناء مؤسسات حكومية أو تطوير خبرات في إدارة وزاراتهم. ولم يكن هناك فسحة من الوقت لتطوير روابط مع المستويات الأدنى من الموظفين الحكوميين الدائمين. والواقع أن غياب مثل هذه الروابط، وكذلك التغييرات في المستويات العليا من الموظفين الحكوميين تسببا في كثير من غموض الوضع والخلل الوظيفي. وهذه العوامل تسهم في تفسير مدى صعوبة أداء خدمات حكومية

شهد العراق عدم استمرارية في الماضي — العهود التي أزاحت فيها الانقلابات والثورات القادة السياسيين وجعلت الطبقة الوسطى المتعلمة الموهوبة تختفي تدريجيا وتعين عندئذ إحلال آخرين محلها. والمرحلة الراهنة قد تكون عهدا آخر حيث أن القيادات الجديدة تبني تدريجيا الخبرات والاتصالات اللازمة لإدارة حكومة

الجدول (١) - الاستمرارية والتغيير في القيادات العراقية

	الاستمرارية	التغيير
بين حزب البعث والقادة الجدد	صفر٪ (صفر)	١٠٠٪ (٩٧)
بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥	٣٧٪ (١٥)	٦٣٪ (٢٣)

التوازن العرقي والطائفي

وهناك خصائص أخرى للقيادات الجديدة تدل أيضا على انقطاع واضح عن الماضي. وليس من الغريب أن القيادات في مرحلة ما بعد صدام تمثل تحولا حادا في التوازن العرقي والطائفي داخل القيادات. انقضت الهيمنة السنية، والشيعة أصبح لهم العدد الأكثر من القادة. بينما الأكراد والسنة العرب لهم تمثيل متساو تقريبا. وإجمالا، يمثل الشيعة العرب ٤٥ في المائة على الأقل من القادة منذ عام ٢٠٠٣؛ والأكراد ١٩ في المائة؛ والسنة العرب ١٩ في المائة. وحوالي اثنين في المائة من التركمان وأربعة في المائة مسيحيون وتسعة في المائة غير معروفة. (تم حساب النسب المئوية بأرقام صحيحة). بدأ هذا التوازن العرقي والطائفي عن إدراك في مجلس الحكم العراقي ومجلس الوزراء الذي صاحبه، والذي عينت سلطة التحالف المؤقتة معظم أعضائه. والواقع أن منح المجموعات العرقية والطائفية في البلاد تمثيلا في الحكومة يتناسب إجمالا مع نسبة كل مجموعة من عدد السكان كان هو المعيار الأساسي للتعيين، وهو يركز عمدا بصورة ما العملية السياسية على هذه الهوية الطائفية للمرة الأولى. ورغم أن الأعداد والنسب تغيرت إلى حد ما في الحكومات اللاحقة (أنظر الجدول ٢)، فإن قيادات ما بعد صدام تعكس بوضوح نهاية هيمنة السنة.

الجدول (٢) - المقارنة العرقية والطائفية بين البعث والقادة الجدد

الهوية العرقية والطائفية	مستوى القمة النظام البعثي[١]	مستوى القمة القادة الجدد[٢]
العرب الشيعة	٢٨٪ (٥)	٥٢٪ (١١)
العرب السنة	٦١٪ (١١)	٢٤٪ (٥)
الأكراد	٦٪ (١)	٢٤٪ (٥)
مجهولون	٦٪ (١)	صفر٪

١. كان النظام البعثي على مستوى القمة يتألف من مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية. للحزب، وكان بعض أعضائهما يشغلون أيضا المناصب الوزارية الرئيسية.

٢. يضم القادة الجدد على مستوى القمة الرؤساء ونواب الرئيس ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والمالية والدفاع والداخلية ووزير الدولة للأمن الوطني في الحكومات الثلاث جميعا.

التوزيع الجغرافي

الاتجاه نفسه واضح في التوزيع الإقليمي للقيادات. إن هيمنة «مثلث السنة» وتكريت تحولت إلى العكس اليوم. أتى أكثر عدد من القادة من المناطق الحضرية بفارق كبير وفي مقدمتها بغداد. ومن ضمن جميع القادة منذ عام ٢٠٠٣، يأتي أكثر من ٢١ في المائة من بغداد، وسبعة في المائة من البصرة، وثلاثة في المائة من الموصل، وتأتي سبعة في المائة أخرى من كركوك. وهكذا، تأتي حوالي ٣٨ في المائة من المراكز الحضرية العراقية الأربعة الكبرى. والمنطقة الكردية ممثلة بنسبة عالية تبلغ حوالي ١٤ في المائة، وحوالي ٢١ في المائة من الجنوب الشيعي. وثلاثة في المائة فقط تأتي من مثلث السنة. (ونسبة ٢٣ في المائة أخرى غير معروفة). ومرة أخرى، تعتبر الخسارة التي منيت بها منطقة السنة التي شكلت الجانب الأعظم من قيادات صدام أبرز تغيير، فهو يدل على سبب من أسباب المشاكل في المثلث. وثمة تغيير بارز آخر هو التمثيل القوي للمدن العراقية، وبخاصة بغداد، والتي كانت غائبة في عهد حزب البعث الذي اعتمد بصورة مكثفة على العناصر التي تنحدر من الريف والبلدات الصغيرة.

النوع

إن الحكومة الجديدة التي تولت السلطة سجلت بالفعل سابقة تعيين النساء في السلطة وبذلك تفوقت على أنظمة الحكم السابقة في ظل حزب البعث. وفي مجموعة القيادات ما بعد صدام، كانت نسبة ١٣ في المائة من النساء؛ وفي حكومة مايو/أيار ٢٠٠٥ تولت النساء حوالي ١٥ في المائة من المناصب، وبعضهن يتحدثن بجرأة كبيرة. ورغم احتمال إعادة النظر في قضية الحصص المخصصة للنساء في البرلمان الجديد في المستقبل، لا يرجح أن تتمكن أية حكومة عراقية في المستقبل من ترك النساء خارج المناصب القيادية مثلما فعل حزب البعث على مدى عقود.

التعليم

للقيادة الجديدة في العراق مستوى عال من التعليم. والواقع أن التعليم العالي هو إحدى سماتها البارزة. وهي سمة تميزها أيضا عن النظام البعثي. فحوالي ٤٧ في المائة من القيادات الجديدة يحملون درجة الدكتوراه أو ما يعادلها. و٥،١٧ في المائة يحملون درجة الماجستير أو على الأقل تلقوا تعليما أعلى من مستوى الجامعة، و٢٠ في المائة يحملون درجة جامعية أو ما يعادلها. وقد حصلوا على جميع هذه الدرجات العلمية تقريبا من مؤسسات علمانية، وإن كان عدد من هؤلاء العلماء جاوز حدود هذه الكليات لتلقي تعليم ديني أيضا. وحوالي ٤١ في المائة — وهي نسبة عالية للغاية – نالوا تعليما عاليا في الغرب. (حصلت قلة على درجات علمية من جامعات أوربا الشرقية). وعدد ضئيل هو ٢٩ في المائة تلقى كل تعليمه في العراق. (حوالي ١٤ في المائة لم تعرف خلفيات تعليمهم الجامعي). ومعظم القادة الجدد تلقوا تعليما في مواد علمية أو تكنولوجية. وأكثر من ٢٣ في المائة متخصصون في الهندسة أو علوم الكمبيوتر؛ و١٦ في المائة متخصصون في العلوم والطب والرياضيات؛ واثنان في المائة في الزراعة. وتدربت أقلية في مواضيع تتعلق بالحكم. وحصلت نسبة ١٣ في المائة تقريبا على درجات في القانون؛ وتخرجت نسبة ١٦ في المائة من كليات درسوا فيها العلوم السياسية والسياسات العامة، وتدربت نسبة ثلاثة في المائة في أكاديميات للقوات المسلحة أو الشرطة. وتدربت نسبة عشرة في المائة تقريبا في مجالات أخرى.

العمر وتغير الأجيال

إن قيادات ما بعد صدام إجمالا في منتصف العمر (٥٤ عاما في المتوسط). و»المجموعة الأكثر عددا» أي ٢٢ في المائة في الخمسينات من العمر، وحوالي اثنين في المائة في الأربعينات من العمر، و١٥ في المائة في الستينات من العمر. وهناك مجموعة عريضة (٢٢ في المائة) غير معروفة العمر، ولكن لا يرجح أن يكون لذلك تأثير كبير في الصورة العامة. وهذا يجعل القيادات أصغر عمرا قليلا من القيادات في ظل نظام صدام. (صدام نفسه يبلغ الآن الثامنة والستين من العمر). ولكن عامل العمر أقل أهمية في حد ذاته من كونه مؤشرا على الجيل الذي يمارس السلطة الآن وما مر به أبناء هذا الجيل من تجارب في هذه السنوات. وهنا الاختلافات عن عهد البعث أوضح وتفسر إلى حد كبير من هم قادة العراق الجدد ومذا يفعلون. من الواضح أن قيادات ما بعد صدام هي الجيل الذي بدأ يترعرع بعد أن تولى حزب البعث السلطة، وأنه رغم الاختلافات بين القيادات الجديدة، فقد شكلها النظام الذي ترعرعت في ظله بصورة أو بأخرى.

إذا نظرنا إلى سن العشرين — وهي السن التي يكون فيها الناس بصدد التخرج من الجامعة أو مقبلين على العمل ويزداد وعيهم ببيئتهم السياسية — أي على عتبة الرشد، فنسبة ٥٧ في المائة على الأقل من القيادات الحالية بلغت سن الرشد عام ١٩٦٨ أو بعده، وهو العام الذي تولى فيه حزب البعث السلطة. كان يمكن أن يكون الرقم أعلى بلا شك إذا حسب بعض المجهولين (٢٥ في المائة). قلة من هؤلاء القادة تذكر الكثير عن عهد ما قبل حزب البعث. وباختصار، ربما يكون حكم البعث أهم عامل على الإطلاق في تشكيل معالم حياة هؤلاء القادة. ولكن خلافا للبعثيين، لم يكونوا جزءا من الجهاز الحاكم وإنما كانوا في وضع ضعيف في سلطة البعث. ورغم أن السبعينات كانت أقل تمزقا من العقود اللاحقة وتميزت بازدهار كبير ، شهدت نهاية هذا العقد الثورة الإسلامية واضطرابات وهزات في العراق، ثم سلسلة من الحروب التي امتدت إلى أوائل التسعينات (حرب لمدة ثماني سنوات ضد إيران والغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج الأولى مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة). وتضمنت هذه الفترة أيضا ثورة فاشلة قام بها الأكراد والشيعة عام ١٩٩١. وشارك عدد من القادة المعاصرين في هذه الحروب (بعضهم في الجانب الإيراني) وتعرضوا للقمع الوحشي الذي أعقب أحداث ١٩٧٩-١٩٨٠ و١٩٩١. غادر كثيرون العراق وهذا أمر لا يدعو للدهشة. ويبدو أن قليلا ممن بقوا شاركوا بنصيب كبير في الحياة السياسية للبلاد، وعانى كثير منهم من جراء التفرقة في المعاملة وعانوا جميعا أيضا من جراء العقوبات على مدى العقد الطويل. ونتيجة لذلك، أصبح شعور القيادات الجديدة بالاضطهاد وبأنها وقعت ضحايا ، وذلك بوجه خاص على أيدي نظام حزب البعث، من السمات المميزة لهذه القيادات.

الأطراف الخارجية ضد الأطراف الداخلية

تتمثل إحدى الخصائص المهمة للقيادات السياسية الجديدة في العراق في أن المغتربين — عراقيين عاشوا خارج العراق لمدة عقد على الأقل، وفي بعض الحالات عقدين أو ثلاثة — أصبحوا كثرة غالبة (هذا التعريف لا يشمل العراقيين الذين أمضوا فترة في الخارج للتعليم). ومعظم قادة اليوم هم أولئك الذين إما غادروا العراق أو عاشوا في الشمال بمنأى عن سيطرة صدام. والأطراف الدخلية وهي التي كانت تعيش في ظل حكم صدام عام ٢٠٠٣ لم تقو شوكتهم بعد. إن التناقض مع نظام صدام الذي كان يتكون كله من أطراف داخلية واضح. وإجمالا، حوالي ٣٨ في المائة من قادة العراق منذ عام ٢٠٠٣ من الأطراف الخارجية، و١٩ في المائة أكراد من المنطقة «الحرة» في شمالي العراق، و٨،٢٦ في المائة فقط من الأطراف الداخلية. والبقية لها خلفية غير معروفة.

فبكل المقاييس، يعتبر هذا عددا كثيرا جدا من القادة المغتربين ويدل على صعوبات إدماج عراقيين بقوا داخل العراق في القيادة. وقد يكون من الصعب أيضا إدماج الأطراف الخارجية التي ترك كثير منها العائلة في الخارج بسبب عنف حركة التمرد. إن التوترات واضحة بين هاتين المجموعتين. فالأطراف الداخلية ترتاب غالبا في القادمين من الخارج الذين يجلبون أفكارا غريبة غالبا — سواء من الغرب أم من الشرق (إيران بصفة أساسية) — واشتهر عنهم أنهم لا يقدرون معاناتهم في ظل عهد صدام. ولكن الأطراف الخارجية تقدم إسهاما بأفكارها الجديدة وتقدم مساندة خارجية توجد حاجة ماسة إليها. وعلى النقيض، تثير الأطراف الخارجية شكوك الناس في الداخل، وعلى الأخص أولئك الذين تلقوا تعليما في عهد نظام حزب البعث ولديهم بعض التجارب في إطاره. هذه الاختلافات تعتبر عاملا غير منضبط في الفعالية الديناميكية السياسية العراقية يجب معالجته.

تجربة العمل

الأهم من نقطة أين كان هؤلاء القادة الجدد يعيشـون هو ماذا كان يفعل هؤلاء القادة. أي نوع من العمل شـكل تجاربهم الناضجة؟ ففي صفوف العراقيين المغتربين، كانت أكبر مجموعة، وهي تمثل ٦٢ في المائة، تعمل إما كل الوقت أو بعض الوقت في نشاطات للمعارضة تهدف إلى إحلال حكومة أخرى محل حكومة صدام. والبقية كانت ببسـاطة تعمل في التجارة وأحيانا في المهن الحرة فاكتسـبت مهارات مهنية ووظيفية قيمـة. وأولئك الذين عاشـوا في الغرب لديهم بعض الخبرة والفهم للمؤسسـات الديمقراطية الغربية؛ وكثيـر منهم، وعلى الأخص أولئك الذين عاشـوا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كان يعمل في إطار النظام للتأثير على السياسـات لصالح تغيير نظام الحكم — وكان نجاحهم ملحوظا. ومعظم الذين عاشوا في إيران وقاموا بنشاطات ضد النظام، وخلال الحرب العراقية الإيرانية قاتلوا الجيش العراقي. وأيا كانت تجربة أفراد هذه المجموعة، فجانب كبير من حياتهم وهم كبار شكلته معارضة البعث، وكثير منهم دفع ثمنا مرتفعا تمثل في موت أقارب وحياة أسرية منقطعة عن جذورها وأحيانا كفاح مسـلح. إنهم يشـعرون في أعماق نفوسـهم بغربة عن أي شخص مرتبط بنظام الحكم السابق ويرتابون فيه، مما سيجعل التعاون مع الصفوة المتعلمة التي تأثرت بحكم البعث والتي بقيت في العراق صعبة.

وهناك مجموعة ثانية، هي الأكراد وآخرون يعيشـون في الشـمال (حوالي ٢٠ في المائة من القيادات الجديدة) تقدم تجربة مختلفة. إنهم أيضا معارضـون لنظـام الحكم، وكثير منهم أيضا حاربه عسـكريا في الحـرب الإيرانية العراقية وانتفاضة عـام ١٩٩١. ولكن معظم هؤلاء القادة اكتسـبوا أيضا خبرة قيمة في الحياة الحزبية والحكم. وعدد منهم من قادة الأحزاب السياسـية منذ مدة طويلة واكتسـبوا خلال جانب كبير من السـنوات الخمس عشـرة الماضية خبرة من خلال التجربة والخطأ في إدارة حكومة في ظل ظروف واقعية — حتى من خلال حرب أهلية قصيرة. وعاش عدد كثير منهم أيضا في الغرب وعمل بصفة دبلوماسية من أجل حكومة كردية في العراق. وليس من الغريب أن يجلب هؤلاء الأكراد خبرة لا مثيل لها ومهارة سياسية إلى العملية الانتخابية (تجسدا في ظهورهم القوي في انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥) — وإلى حكومة في بغداد. وبالمقارنة بآخرين من القادمين الجدد، فهم عناصر سياسية متمرسة.

ومـن الأصعـب وصف الأطراف الداخلية في هذه المجموعة القياديـة الجديدة. بالتأكيد أن تجربتهم في الحكم كانت قليلة أو منعدمة. قام صدام بسجن قلة منهم، مما يدل على وجود نوع من نشاط المعارضة. وانضم بعضهم إلى أحزاب إسلامية سرية. وآخرون عملوا ببساطة، بمن فيهم عدد من المهنيين الذين ربما كانوا ذات يوم أيضا في حزب البعث وتركوه. ولكن لا أحد له رصيد في حزب البعث أو من المناصب العليا في الحزب تحول إلى هذه المجموعة القيادية. ومرة أخرى، الشـق واضح بين المعارضة والصفوة المتعلمة التي «تعاونت» مع البعث في الجدل الدائر حول محو آثار حزب البعث.

الانضمام إلى الأحزاب السياسية

إذا طرحنـا جانبـا معارضـة مجموعة القيادات الجديدة لنظام الحكم القديم، فأقوى خاصيـة لهذه القيادات هي انضمامها إلى طائفة متنوعة من الأحـزاب السياسـية. والتناقـض هنـا مع نظام حزب البعث واضح إلـى حد أنه لا يحتاج إلى تعليق كثير. وحوالـي ٧٠ في المائة من القيادات موضوع الدراسة ينتمون إلى أحزاب سياسية؛ وأقل من ١٥ في المائة مستقلون. والمجموعة غير المعروفة تمثل حوالي ١٥ في المائة، ولكن يفترض أن عددا من هؤلاء كان ببسـاطة من المهنيين أو التكنوقراط. ولكن هؤلاء أقلية في نظام الحكم الجديد، خلافا للوضع في عهد صدام، عندمـا كان يتولـى كثيـرا من الوزارات تكنوقراط ليس لديهم أية طموحات أو خبرة سياسـية رغم كفاءتهم في مجالاتهم. وخبرة التكنوقراط لا تساعد في الحراك السياسي في نظام الحكم الجديد.

تدل هذه الأرقام على أن عام ٢٠٠٣ شـهد عودة الحياة السياسـية في بغداد، مع أحزاب جديدة ومختلفة تتنافس على السـلطة وتناقش قضايا حقيقية. أوجدت إزاحة حزب البعث مع حظر اشـتغال أعضائه بالسياسـة مسـاحة سياسية للمتنافسين. ملأ هذه الثغرة عدد من الأحزاب القديمة المعروفـة التـي لم تتمكـن من العمل داخل العراق. وبعض هذه الأحزاب مثل الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشـيوعي العراقي يرجع تاريخه إلى الحرب العالمية الثانية أو ما قبل ذلك. كلا الحزبين كان لديه حياة مسـتقرة في صفوف نخبة المفكرين في الخمسـينات والسـتينات. ومن بين الحزبين السياسيين الدينيين الرئيسيين للشيعة، نشأ حزب الدعوة الإسلامي في نهاية الخمسينات وطغى على الحركة الشيعية العراقية إلـى أن قضـى عليـه صدام في نهاية السـبعينات بينما المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق تم تأسيسـه في إيـران عام ١٩٨٢ خلال الحرب الإيرانية العراقية. والأحزاب الكردية الرئيسـية أيضا قديمة ومسـتقرة. طغى الحزب الديمقراطي الكردسـتاني الذي يرجع تاريخه إلى

نهايــة الحــرب العالمية الثانية علــى الحركة الوطنية الكردية لمدة نصف قرن؛ وانفصل الاتحاد الوطني الكردســتاني عن الحزب الديمقراطي الكردســتاني وأصبــح مســتقلا عام ١٩٧٥. وحتى أهم حزبيــن معارضين في المنفى في الغرب وهما المؤتمــر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبــي والوفــاق الوطنــي العراقي بزعامة أياد علاوي عمرهمــا أكثر من عقد. والمؤتمر الوطني العراقــي، وهو أصلا حزب تنضوي تحت لوائه أحزاب معارضة متنوعة، تأسس في أوائل التسعينات. يدعي علاوي أنه انفصل عن حزب البعث منذ السبعينات، وتأسس حزب الوفاق الوطني العراقي علنا في التسعينات أيضا. وبعد عام ٢٠٠٣ ظهرت أحزاب كثيرة جديدة وأصغرحجما. ووجد معظم هذه الأحزاب صعوبة في التأسيس. والاستثناء هو الحركة الصدرية التي تمكنت من حشد تأييد في صفوف «الأطراف الداخلية» والشباب والفقراء.

لا شــك في أن الانضمام إلى الأحزاب والتنافس بين الأحزاب السياســية يعتبران من الخصائص الغالبة للقيادات الجديدة. وأصبحت هذه حقيقة صارخة منذ عام ٢٠٠٥، عندما أصبحت الانتخابات الحقيقية الوسائل الرئيسية لاختيار القيادات العراقية وتوزيع السلطة وإرث الدولة. ونتيجة لذلك، تقررت القيادات إلى حد كبير على ضوء العضوية في الأحزاب والتنظم الحزبي والقدرة النسبية للأحزاب على حشد تأييد الجمهور. هذه العودة للسياسة الحقيقية إلى العراق هي أهم تغيير على الإطلاق عن عهد حزب البعث وتتجلى بوضوح في القيادات التي ظهرت.

التغييرات في القيادات بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥

إذا كانــت تلــك هــي أهم الاختلافات عن نظام حكم صدام، فماذا عن التغييرات في القيادات منذ عام ٢٠٠٣؟ ما هو وجه اختلاف القيادات التي دخلت الحكومة بعد انتخابات حقيقية عام ٢٠٠٥ عن أولئك الذين أرســتهم ســلطة التحالف المؤقتة عام ٢٠٠٣، وعلام تدل هذه الاختلافات؟ يمكــن أن نفهــم ذلــك بصورة أفضل بمقارنة حكومة ٢٠٠٣ (مجلس الحكم العراقي ووزرائه) بالحكومة التي تم تشــكيلها في مايو/أيار ٢٠٠٥ بعد انتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. وعلى النحو المتوقع، تظهر مقارنة بين هاتين المجموعتين تغييرات مهمة قليلة في بعض المجالات (خلفية التعليم والنوع والسن وتجربة الجيل) ولكن بعض التغيرات الواضحة في مجالات أخرى سنستكشفها فيما يلي:

الاستمرارية والتغيير

رغم أن التغيير في القيادات في العامين الماضيين لم يكن بالتأكيد كبيرا بقدر التغيير عن عهد حزب البعث، إلا أن هناك درجة كبيرة من إعادة التنظيم . ومن ضمن القيادات الحكومية المنتخبة عام ٢٠٠٥، هناك ٤٠ في المائة فقط خدموا مرة واحدة على الأقل من قبل في حكومة سابقة. وفي أفضل الأحوال، تمكن القادة الجدد الذين خدموا من قبل من اكتســاب خبرة في الحكم على المســتوى الوطني لمدة تربو قليلا على ســنتين. ومن نسبة ال ٤٠ في المائة هذه، حدثت حركة تنقلات في وزارات شتى (تم تعيين معظمهم للوفاء بمتطلبات حزبية أو لإحداث توازن عرقي أو طائفي). لم يبق ســوى ثلاثة في نفس الوزارة في ثلاث إدارات، وما يســترعي الانتباه أن هؤلاء جميعا أكراد. ظلت شــيعية واحدة في نفس الوزارة مرتين. وشــبه أحد الوزراء الوضع بالكراســي الموســيقية : بمجرد تعيينها في إحدى الوزارات تم نقلها إلى وزارة أخرى. وبالطبع، من المتوقع أن تحدث تعديلات ســريعة في القيادات في أي وضع ثوري كذلك الذي ســاد في العراق؛ وببســاطة ســوف يستغرق تطوير كوادر قيادية جديدة وقتا. وفي ظل هذه الظروف، ربما يكون معدل الاســتمرارية في العراق — حوالي ٤٠ في المائة — لا بأس به على الإطلاق. ومع ذلك، يسهم هذا العامل في تفسير الصعوبة الجمة لبناء قدرات للحكم وتفسير بطء الخدمات. فالوزير الذي ينقل من وزارة إلى أخرى بعد عام لا يســتطيع أن يبني البنية الأساســية اللازمة للحكم. فعدم الاســتمرارية يؤثر ليس فقط على القدرة على تأســيس بنى للحكومة وإنما أيضا على الصلات والروابط بالمواطنين. والواقع أن انقطاع الاتصال بالجمهور هو من الشكاوى المعتادة للناخبين الذين يطالبون بالماء والكهرباء والوظائف. إن تأســيس حكومة وتقديم خدمات إلى الســكان يعتبران من العناصر الأساســية في صنع بعض الاســتقرار في العراق، وســرعة التغيير في القيادات قد تعوق هذه العملية.

التوازن العرقي والطائفي

لــم يتغيــر التــوازن العرقي والطائفي كثيراً في القيادات في العامين الماضيين، ولكن بعض التحولات المهمة تســترعي الانتباه. فمجلس الحكم العراقي عام ٢٠٠٣ كان يهدف إلى تجســيد التوزيع العرقي والطائفي الصحيح للســكان، ومن ضمن أعضاء مجلس الحكم العراقي ومجلس الوزراء الذي صاحبه، كان حوالي ٥٤ في المائة، أي أغلبية طفيفة، من الشيعة، و٢٢ في المائة من الأكراد، وحوالي ١٦ في المائة من السنة

العرب. وشكل كل من التركمان والمسيحيين أربعة في المائة. هذا الشكل الخارجي لم يكن مثاليا ولكنه يعكس على نحو تقريبي التوزيع العرقي والطائفي الحقيقي للسكان أكثر مما فعلت أية حكومة منذ تأسيس العراق. وبالطبع انخفض تمثيل السنة إلى مستوى أكثر واقعية، وأصبح هناك تمثيل أفضل للأغلبية الشيعية، وربما كان الأكراد ممثلين اكثر قليلا مما ينبغي. وما يثير الاهتمام أن الخليط تحول بصورة ما لمصلحة الأكراد في صفوف قيادات الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. ففي هذه الحكومة، يمثل الشيعة العرب أقل من النصف (حوالي ٤٥ في المائة)، والأكراد تقريبا ٢٩ في المائة، والسنة العرب ٢١ في المائة، وكل من التركمان والمسيحيين ٦،٢ في المائة. كان الأكراد أكبر الفائزين إذ حصلوا على نسبة من المقاعد في الحكومة أعلى من نسبتهم في تعداد السكان، بينما السنة العرب لديهم مقاعد تعادل تقريبا نسبتهم في تعداد السكان. ومن المنتظر أن تتغير هذه النسب في الحكومة المقبلة، مع هبوط نسبة الأكراد بصورة ما ومجموعة مشاركة جديدة من السنة. فازت الأحزاب السنية بحوالي ٢٠ في المائة من المقاعد في البرلمان، ومن المتوقع أن تشارك في الحكومة (هذا لن يغير الميزان العرقي والطائفي للحكومة، وإنما فقط الانتماء السياسي للسنة).

الأطراف الداخلية ضد الأطراف الخارجية

حققت الحكومة التي انتخبت في يناير/كانون لبثاني ٢٠٠٥ تقدما متواضعا في إدخال الأطراف الداخلية في القيادات وخفض عدد الأطراف الخارجية. وكما نرى في الجدول (٣) في مجلس الحكم العراقي الذي عين التحالف معظم أعضائه، فنسبة ٣٨ في المائة من القادة من الأطراف الخارجية، وحوالي ١٨ في المائة أكراد من المنطقة الحرة في شمالي العراق. ونسبة ٢٨ في المائة فقط، أي أكثر قليلا من الربع، من الأطراف الداخلية. وفي الحكومة المنتخبة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، كان المغتربون يمثلون قرابة ٣٧ في المائة – ما زالوا المكوّن الأكثر عددا – وحوالي ٢٩ في المائة كانوا أكرادا أو آخرين عاشوا في الشمال. ارتفعت نسبة عراقيي الداخل إلى ٦،٣١ في المائة ولكن ما زالوا أقل من الثلث. وانخفضت نسبة المغتربين العراقيين الذين عاش معظمهم في الغرب من ٢٦ في المائة إلى ٢١ في المائة. والمشكلة هنا هي أن معظم عراقيي «الداخل» الذين ربما رشحوا لمناصب كانت لهم انتماءات بعثية، بينما معظم عراقيي «الخارج» في جانب المعارضة – وهو شقاق سيظل من الصعب التغلب عليه.

الجدول (٣) – مقارنة بين مجلس الحكم العراقي (٢٠٠٣) وبين الحكومة المنتخبة (٢٠٠٥)

الأطراف الداخلية ضد الأطراف الخارجية	مجلس الحكم العراقي (٢٠٠٣)	الحكومة المنتخبة (يناير ٢٠٠٥)
الأطراف الداخلية	٢٨٪ (١٤)	٣٢٪ (١٢)
الأطراف الداخلية في المنطقة الحرة الشمالية	١٨٪ (٩)	٢٩٪ (١١)
الأطراف الخارجية (العراقيون المغتربون)	٣٨٪ (١٩)	٣٧٪ (١٤)
مجهولون	١٦٪ (٨)	٣٪ (١)

الأحزاب السياسية	مجلس الحكم العراقي (٢٠٠٣)	الحكومة المنتخبة (يناير ٢٠٠٥)
العضوية في الأحزاب	٦٦٪ (٣٣)	٦٧٪ (٢٤)
أحزاب الوسط	٣٠٪ (١٥)	٣٪ (١)
الأحزاب الدينية السياسية	٢٢٪ (١١)	٣٦٪ (١٣)
الأحزاب الكردية	١٤٪ (٧)	٢٨٪ (١٠)
مستقلون	١٢٪ (٦)	١٩٪ (٧)
مجهولون	٢٢٪ (١١)	١٤٪ (٥)

الانتماء إلى الأحزاب السياسية

يتمثل أبرز تغيير في القيادات السياسية بين الحكومة التي عينت عام ٢٠٠٣ والحكومة التي انتخبت عام ٢٠٠٥ في الانتماء إلى الأحزاب السياسية. فهنا التغيير وما يعنيه بالنسبة للتوجه المستقبلي للعراق ملفت للنظر.

كان التمثيل الحزبي السياسي في مجلس الحكم العراقي مرتفعا؛ حوالي ٦٦ في المائة من القادة كانوا ينتمون إلى أحزاب، و١٢ في المائة فقط من المستقلين، (غير المعروفين يمثلون ٢٢ في المائة). ولكن كانت الأحزاب العلمانية بارزة في هذه المجموعة القيادية الميالة للغرب ومن الوسط وذات التوجه العراقي. شملت هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي الوطني (بزعامة ناصر الشادرشي)- والمؤتمر الوطني العراقي (أحمد الجلبي)، والوفاق الوطني العراقي (أياد علاوي) وتجمع الديمقراطيين المستقلين (عدنان الباجه جي) والحزب الشيوعي (حامد موسى). هذه المجموعة شكلت ٣٠ في المائة من القادة. وتأتي بعدها الأحزاب الدينية السياسية (شيعية بصفة أساسية) التي تشكل ٢٠ في المائة ، وتتألف بصفة أساسية من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة ولكنها شملت أيضا الحزب الإسلامي العراقي السني. وتأتي ثالثا الأحزاب الكردية — بصفة أساسية الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني — وهي نفسها أحزاب علمانية نسبيا ولكنها مرتبطة بالأهداف الكردية وليس العراقية. وشكل أعضاء الأحزاب الكردية ١٤ في المائة من القادة. وهكذا، كانت أول حكومة لمجلس الحكم العراقي ذات تمثيل واسع يضم الأحزاب السياسية العراقية (والجماعات العرقية والطائفية العراقية)، ولكنها حكومة غلب عليها العلمانيون (بما في ذلك الأحزاب الكردية)؛ وهذه الأحزاب العلمانية التي كانت معتدلة، بل ليبرالية، ولها هوية عراقية وطنية قوية كانت أكبر مجموعة على الإطلاق. وباختصار، رجحت كفة «وسط» معتدل وعلماني له هوية ذات توجه عراقي في الحكومة.

ويظهر الجدول (٣) أن الحكومة المنتخبة عام ٢٠٠٥ غيرت هذا الميزان. فهذه الحكومة أيضا كان يطغى عليها أعضاء الأحزاب السياسية (٦٨ في المائة) ونسبة ١٨ في المائة من المستقلين. ولكن أبرز اختلاف هو ارتفاع نسبة الأحزاب الدينية الشيعية (٢،٣٤ في المائة)، وثانيا، الأحزاب القومية الكردية (٣،٢٦ في المائة). والأحزاب العلمانية وذات التوجه العراقي وأحزاب الوسط التي حصلت على بعض المقاعد في البرلمان كانت غائبة فعليا عن الحكومة، باستثناء أحد نواب الرئيس. كانت هناك أحزاب قليلة تمثل أقليات، ولم يكن هناك أحزاب سنية وإن كان بعض السنة الأفراد حاضرين. وفي الانتخابات نفسها، خسر عدد من الأحزاب العلمانية الصغيرة القديمة مثل الحزب الديمقراطي الوطني تماما إذ اختفت من البرلمان وكذلك من الحكومة. وكانت القائمة العراقية بزعامة علاوي مجموعة الوسط العلمانية الأساسية في المنافسة، ولكنها رفضت الانضمام إلى الحكومة واختارت أن تبقى معارضة رسمية في البرلمان؛ ومع ذلك، كانت نسبتها من المقاعد في البرلمان — ٥،١٤ في المائة — ضئيلة. كانت القيادات في هذه الحكومة منقسمة بين كتلتين عرقيتين وطائفيتين: مجموعة شيعية هي التحالف العراقي المتحد الذي يتزعمه حزبان هما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة، بمساندة فصائل شيعية أخرى مثل الصدريين وأحمد الجلبي؛ والحزبان الكرديان وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اللذان اتحدا لتنفيذ جدول عملهما ذي التوجه الكردي. إن إبعاد الوسط المعتدل عن الحكومة (ولكن ليس من البرلمان) والتحول إلى أحزاب تقوم على أساس هوية عرقية وطائفية أمر واضح. وهكذا أيضا غياب أي حزب يمثل المصالح السنية أو العراقية القومية.

دعمت انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ نمط انتخابات يناير/كانون الثاني. كان السائد هو التصويت العرقي والطائفي، و»الوسط» الذي كان يمثله تحالف علاوي بصفة أساسية ازداد تقلصا من ناحية أصوات الشعب. وهذه المرة تألف التحالف الشيعي الغالب (التحالف العراقي المتحد) من ثلاثة مكونات أساسية: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة والتيار الصدري (أحمد الجلبي انسحب وخاض الانتخابات على لائحة منفصلة خسرت في الانتخابات). وفاز التحالف العراقي المتحد بعدد كبير من المقاعد، ولكن ليس بأغلبية، في البرلمان وربما يسود الحكومة الجديدة. وفاز التحالف الكردي الذي يتألف بصفة أساسية من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بحوالي ١٩ في المائة من المقاعد في البرلمان، مما يقترب من نسبته في تعداد السكان. وانفصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وهو حزب يماثل جماعة الإخوان المسلمين، عن الجبهة الكردية ورشح نفسه بصفته وفاز بخمسة مقاعد، مما أضعف قليلا الجبهة القومية الكردية. وعلى الرغم من أن قائمة الوسط بزعامة علاوي خاضت الانتخابات على لائحة قوية، بمن في ذلك الزعيم السني غازي الياور من الحزب الديمقراطي الوطني (بزعامة عدنان الباجه جي) والحزب الشيوعي العراقي (برئاسة حامد موسى)، حصل على تسعة في المائة فقط من الأصوات – مما يدل على تقلص الوسط المعتدل. كان العامل الجديد في هذه الانتخابات مشاركة الأحزاب السياسية السنية. كان أول وأقوى تجمع هو جبهة التوافق العراقي التي تتألف من ثلاثة أحزاب: الحزب الإسلامي العراقي (حزب سني عراقي قديم تأسس في أوائل

الستينات وقريبا أيديولوجيا من جماعة الإخوان المسلمين بزعامة توفيق الهاشمي؛ ومجلس الحوار الوطني بزعامة خلف العليان؛ والمؤتمر العام لأهل العراق بزعامة عدنان الدليمي (الحزبان الأخيران تأسسا بعد ٢٠٠٣). كان التجمع الثاني حزبا علمانيا هو الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة بعثي سابق هو صالح المطلق. تمكنت هاتان المجموعتان السنيتان من الحصول على قرابة خمس المقاعد في البرلمان، ومن المتوقع أن يمثل أحدهما أو كلاهما السنة في الحكومة المقبلة. ورغم أن هذه الأحزاب السنية خاضت الانتخابات ببرامج قومية بصفة أساسية، أتى التأييد لهما بالكامل تقريبا من المناطق السنية مما دعم نمط التصويت العرقي والطائفي. والسؤال الكبير هو ما إذا كان القادة المعينون في الحكومة العراقية الجديدة سيتوصلون إلى تفاهم بطرق تمكن العراق من التراجع عن هذه الفجوة العرقية والطائفية وإعادة التركيز على القضايا التي ترصّ صفوف العراقيين — وليس على الهوية الثقافية التي يبدو أنها تفرق بينهم — وهو سؤال سيجيب عليه المستقبل.

رؤية القادة الجدد

يكمن جانب كبير من الجواب على هذا السؤال في رؤية — أو التوجه السياسي — القادة الجدد والأحزاب السياسية التي فازت في الانتخابات الأخيرة، وما إذا كان هناك ما يكفي من تصور لتوحيد الصفوف. تشير الأدلة إلى أن الاختلافات العرقية والطائفية الأساسية التي ازدادت حدة لأسباب منها السياسات المدمرة لصدام في العقود الأخيرة من حكمه أصبحت الآن قوية وتحشد القوى في بيئة تحتل فيها السياسات والعملية السياسية أولوية. ولكن هذه الاختلافات ليست سوى جزءاً من بيئة اجتماعية وفكرية أكثر تعقيدا. وعلاوة على ذلك، فإن الرؤية مفهوم غامض وغالبا ما يكون متغيرا، مثل كلمة «هوية»، ولكن المقابلات التي جرت في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مع طائفة من الشخصيات الأساسية في الحكومة العراقية وأحزابها السياسية توفر بعض المعلومات عن تفكير القيادات الجديدة في مستقبل العراق وما هي الوجهة التي يتصورونها لهذا المستقبل. ولتحسين الفهم، يجب أيضا مقارنة هذه الآراء بالآراء في عهد صدام السابق والتي تشكل العمود الفقري لحركة التمرد السنية الراهنة والمعارضة القومية للحكومة الراهنة التي تتركز في مجتمع السنة .

البعث

كانت «الرؤية» التي وجهت العراق في عهد صدام حسين هي دولة موحدة تدخل في عداد — والواقع زعيمة — العالم العربي. كان ينظر إليها بوصفها علمانية نسبيا وحديثة وتركز على التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا، وعلى استقلال البلاد عن النفوذ والتحكم الأجنبي. كان يعترف بدرجة من الانفصال الاكردي في منطقة حكم ذاتي في الشمال، ولكن سيطرة الحكومة المركزية على المنطقة كانت قوية.

حتى في عهد صدام في التسعينات، لم تعد هذه الرؤية مطابقة للواقع. كان الأكراد في الشمال يطورون مؤسساتهم المنفصلة الخاصة المتحررة من قبضة الحكومة المركزية. وكان معظم السكان الشيعة في الجنوب يتعرضون للقمع والنبذ. والدول الأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قلصت بصورة كبيرة من استقلال العراق عن طريق العقوبات والتحكم في أجزاء شاسعة من مجاله الجوي والتفتيش على أسلحته، والحكومة نفسها لم تمثل العراق بصورة كافية. والنظام الذي غلب عليه السنة العرب من مثلث السنة العراقي وعائلة صدام وعشيرته أحال المهنيين المتعلمين في حزب البعث إلى الوظائف الثانوية. ورغم هذا الواقع، استمرت الرؤية في صفوف الذين كانوا جزءا من النظام، بمن فيهم كثير من أفراد الطبقة المتوسطة المتعلمة، مما يدل على قوة تأثير التنظير على الآمال المعقودة على المستقبل. كانت فكرة عراق موحد ومستقل وحديث وعلماني نسبيا، وجزء من العالم العربي، جزءا لا يتجزأ من رؤية أو عقلية معظم الجهاز الذي خدم نظام حكم البعث. ويصدق ذلك خصوصا على السكان السنة وإن كان بعض الشيعة من الطبقة الوسطى وافقوا أيضا على ذلك. هي بالتأكيد وجهة نظر تمتد إلى جانب كبير من حركة التمرد، وهي الأساس الوطيد للأحزاب والجماعات السنية العربية التي رشحت نفسها في انتخابات ديسمبر/كانون الأول. ويبدو أنها رؤية يتشبث بها الذين تم تنحيتهم عن السلطة ولا يتزحزحون عنها.

والقيادات الجديدة التي تولت السلطة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ – وعلى الأخص منذ انتخابات ٢٠٠٥ – لديها خلفية مختلفة، بل رؤية عامة مختلفة. أصبح النشاط السياسي (وبصفة أساسية المعارضة لنظام الحكم السابق) والانتماء الحزبي من الخصائص التي يتصف بها الحرس الجديد. ولكن لم تظهر رؤية موحدة للعراق الجديد في صفوف هذه المجموعة، بل توجد رؤى مختلفة وتزداد تباعدا فيما بينها يوما بعد يوم. إن الأحزاب التي يمكن أن توصف بأنها علمانية أو ليبرالية أو من الوسط، وفوق كل شيء لديها هوية وطنية قوية، أحزاب ضعيفة وكان أداؤها هزيلا في الانتخابات الوطنية العراقية. والواقع أن تركيبة العملية السياسية التي تنطوي هي ذاتها على منافسة حادة على السلطة السياسية،

ونظام يكافىء التنظيم السياسي وحشد الجماهير، وحركة تمرد ضارة جعلت القادة السياسيين يلتفون حول توجهات أكثر أهمية بالنسبة إليهم، وعلى الأخص الهوية العرقية والطائفية. ويزداد تركيز الأحزاب على الهوية الطائفية وليس على برامج أو مصالح. وكما رأينا، أصبح هذا الاتجاه في انتخابات ديسمبر/كانون الأول أوضح منه في شهر يناير/كانون الثاني. وأصبحت الرؤى المختلفة للعراق أكثر ظهورا. ورغم ان الديمقراطية لا تزال أملا مشتركا، وإن كانت هذه الديمقراطية قد حددت معالمها، ورغم وجود بعض التداخل في الطموحات، يظهر نمط تركيز مختلف لدى مختلف الجماعات. ويتجلى ذلك من خلال مقابلات مع حوالي أربعين مسؤولا في الحكومة الجديدة عام ٢٠٠٥ (كثير منهم أعيد انتخابه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥) بشأن آمالهم ورغباتهم بالنسبة لمستقبل العراق.

الأكراد

إن القادة الأكراد الجدد لديهم أوضح رؤية عن وجهتهم في المستقبل – وهذا أمر لا يدعو للدهشة حيث أن الأكراد عاشوا في ظل الحكم الذاتي لمدة تزيد على عقد ومارسوا الحكم الذي حددوا في إطاره أهدافهم وعملوا على تحقيقها. وفيما يتعلق بقضية الهوية المهمة، يوجد شبه إجماع على الإعلاء من شأن الهوية الكردية. وهذا يصدق بوجه خاص على جيل شاب من القادة تلقى العلم باللغة الكردية وليس باللغة العربية، وأمضى أبناؤه سنوات حرجة من فترة تكوين شخصياتهم معزولين عن العراق «العربي». وهذا يصدق تماما على جيل قديم من الأكراد ذهب أبناؤه إلى المدارس في بغداد والموصل ويتحدثون العربية وهم أكثر براجماتية بشأن إمكانات الاستقلال في المستقبل القريب أو المتوسط. وتوجد هوية عراقية ثانوية قوية في صفوف هؤلاء القادة الأكراد من الجيل القديم، ولكن هذا التحديد للهوية مرهون بطبيعة الدولة الناشئة حديثا. هذه الدولة الجديدة يجب أن تكون ديمقراطية وشاملة. ويجب أن يكون الأكراد قادرين على أداء دور محوري في إطارها، وإلا ستزداد القوة الدافعة التي تغذي روح الانفصال.

وليس من الغريب فيما يتعلق بقضية البنية السياسية العراقية ونوع «الديمقراطية» التي يود الأكراد أن يشهدوها أن يسود مفهوم الفيدرالية أو النظام الاتحادي. إن القادة الأكراد الذين أودعت آراؤهم الدستور الجديد يريدون شيئا أقرب إلى الكونفيدرالية: حكومة قوية تتعامل مع أقاليم وأحزاب عراقية على قدم المساواة. ويركز القادة الأكراد اهتمامهم على ترسيخ الحكم الكردي في الشمال وامتداده إلى المدن والبلدات التي تعتبر ذات أغلبية كردية، وعلى الأخص كركوك. وباختصار، يريد الأكراد بنية اتحادية تتيح لهم الاحتفاظ بكثير من الحكم الذاتي الذي يملكونه بالفعل. ولكن الرؤى للمستقبل داخل إقليمهم أكثر تنوعا. فالأقليات (التركمان والمسيحون) لديهم مشاعر مختلطة إزاء هيمنة الأحزاب القومية الكردية. وهذا أيضا ينطبق على الأحزاب الكردية الصغيرة مثل الاتحاد الإسلامي الكردي والحزب الاشتراكي الكردي، وهناك جيل من الشباب الأكراد مستاء من غياب ديمقراطية حقيقية والقبضة الحديدية التي يحكم بها الحزبان السيطرة على إقليمهم. ومن ثم، تواجه قيادات الحزبين الكرديين، وهم أكثر اعتدالا على الساحة العراقية، استياء حقيقيا من جانب القاعدة الجماهيرية إزاء حكمهما في الشمال. والهدف الساسي لهذين الحزبين هو مزيد من الديمقراطية والحرية.

والجانب الأعظم من القيادات الكردية الحالية علماني وتؤمن كلها بالفصل بين الدين والدولة. وهذا يبدو أوضح ما يكون في حالة الاتحاد الوطني الكردستاني (ذي التوجه اليساري)، ولكنه يصدق أيضا على الحزب الديمقراطي الكردستاني الأكثر محافظة اجتماعيا. ولكن الأحزاب الإسلامية يزداد تأثيرها في الإقليم الكردي وإن كانت لهجتها معتدلة وهي تدعو إلى مجتمع إسلامي. والاتحاد الإسلامي الكردي الذي أسس وجودا مستقلا في الجمعية الوطنية مثال جيد. والقيادات الكردية الراهنة هي أكثر جماعات البلاد موالاة للأميركيين وللغرب، وذلك لأسباب منها الحماية الغربية للأكراد منذ عام ١٩٩١، ولكن أيضا بسبب الاتصالات المتواصلة بين الأكراد وبين القيادات الغربية. فالقادة الأكراد وحدهم ضمن العراقيين يودود استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق. والقادة الأكراد يتشككون في البلاد المجاورة، وعلى الأخص إيران وتركيا، ولكن تركيا أصبح ينظر إليها اليوم بوصفها بلد يمكن أن يغير من معارضته التقليدية للحكم الذاتي الكردي بفعل ضغوط الاتحاد الأوربي. والعلاقات مع العالم العربي تعتبر علاقات مزعجة بسبب التردد العربي في القبول بالنظام الذي نشأ حديثا في العراق، وعلى الأخص تطلعات الأكراد إلى اللامركزية في البلاد.

القادة الشيعة

وآراء القادة الشيعة أكثر تنوعا. وكما أوضحنا، معظم قيادات الشيعة (وعلى الأخص حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) جديدة على السياسة الوطنية؛ ولذا هناك إجماع أقل في الآراء. ومع ذلك، ظهرت بعض الأفكار خلال المقابلات التي جرت مع هؤلاء القادة.

والهوية السياسية الأساسية في صفوف جميع القادة الشيعة تقريبا عراقية، ولكن إحساسهم بالقومية التي عانوا من جرائها في عهد صدام ضعيف. وهناك هوية ثانوية قوية هي أنهم شيعة (وأغلبية في العراق) ولكن هذه الهوية ليست بعد قوية إلى حد يكفي لجذبهم إلى الفكر الانفصالي. ولكن حيث أن حركة التمرد تستهدف الشيعة بقسوة، وهي تنمو مثل نموذج ناجح للانفصال الكردي و»تعتبر من المسلمات»، فإن الاتجاه الانفصالي الشيعي يزداد. والهوية العربية والروابط القبلية تعتبر أحيانا من الهويات المتعارضة في صفوف الشيعة، ولكنها لم تطغ بعد على الهوية العراقية. إلا أن ارتباط الهوية بدولة عراقية متماسكة ليس هو الدافع الذي يحرك معظم القادة الشيعة الجدد؛ بل إن القوة الدافعة هي الدين، وبدرجة أقل، إصلاح المجتمع. إن القادة الشيعة يفترضون وجودا مستمرا للعراق ولكنهم يريدون أن يجعلوا توجهه الأساسي إسلاميا. لم تحدد بعد طبيعة هذا الإسلام بوضوح. وحيث أن ٩٥ في المائة من العراقيين مسلمون، قد يفترضون أن الإسلام سيكون عامل توحيد بينهم. ولكن في الواقع ربما يتضح أن الاختلافات في التفسير والتطبيق — وكذلك في الهوية الطائفية — بين السنة والشيعة عامل فرقة. والواقع أن الفرقة توجد بينهم بالفعل. وكذلك أيضا حقيقة أن كثيرا من العراقيين، من السنة والشيعة على السواء، يميلون أكثر إلى العلمانية وربما يرفضون مجتمعا يتلون باللون الإسلامي. لم يبد أي من المسؤولين الذين جرت معهم قابلات ميلا نحو امتثال تعاليم الإسلام إجباريا؛ بل إنهم عبروا عن أملهم في تحقيق الطابع الإسلامي من خلال الإقتناع. ومع ذلك، كانت رؤيتهم في النهاية هي عراق أكثر إسلاما.

وفيما يتعلق بالبنية السياسية العراقية الجديدة، لبس للقيادات الشيعية بعد وجهة نظر متماسكة، ولكن تظهر باستمرار لمحات أفكار. هناك رغبة قوية في مجتمع متغير إلى الأفضل وأكثر ديمقراطية، وهذا لا يدعو للدهشة ما دمنا إزاء مجتمع عانى من جراء القمع. ولكن معظم القادة كشفوا عن ارتياب طبيعي في دولة قوية؛ إنهم لا يريدون إحياء سلطة مستبدة تكون محور الحكم. وهم لا يفكرون من منظور الدولة وإنما من منظور المجتمع. ولذلك فكثير منهم سيؤيد حكومة لا مركزية تعتمد على كثير من الرقابة المتبادلة في مواجهة السلطة. ربما يتفقون في هذه النقطة مع الأكراد على حكومة إقليمية قوية ومركز ضعيف. لقي النظام الاتحادي اهتماما أكبر واقترح أحد القادة، هو عبد العزيز الحكيم، تشكيل تسع محافظات تنتظم في إقليم شيعي في الجنوب يماثل إقليم الأكراد في الشمال. ولكن هذا الموقف ليس موحدا بين الشيعة ويلقى بعض المعارضة، وعلى الأخص بين الصدريين وبعض أعضاء حزب الدعوة. ويؤيد الشيعة أيضا الانتخابات التي يتوقعون أن يجنوا منها فائدة بوصفهم أغلبية ويريدون برلمانا قويا. ولكن قياداتهم تواجه أيضا معضلة هي أن حكومة مركزية ضعيفة لا تستطيع أن تجابه حركة التمرد أو أن تقدم خدمات يبدو أن كثيرا من المواطنين يريدونها. ولكن ليس لدى قيادات الشيعة حتى الآن إدراك قوي لوجهتهم بالنسبة للحكم. وفيما يتعلق بالدين ورجال الدين في الدولة، توجد أيضا خلافات في الرأي في صفوف الشيعة إذ يريد البعض دورا لرجال الدين أقوى من أدوار غيرهم.

وعن القضية الحساسة التي تتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها، أظهر الساسة الشيعة قدرا كبيرا من البراجماتية. قلة منهم تفضل الاحتلال أو الطريقة التي مورست بها السلطة، ولكنها لا ترى أن الاحتلال حل على المدى الطويل. كما وتعترف الأغلبية بضرورة استمرار مساندة الولايات المتحدة إذا أرادت الاحتفاظ بالسلطة وصنع بنية حكم جديدة والتصدي لحركة التمرد بنفسها. والآراء متضاربة بالنسبة لإيران التي يستمد منها القادة الشيعة أيضا المساندة. ورغم العلاقات القوية التي تربط بعض القادة الشيعة العراقيين بإيران، فالصلات بإيران داخل العراق لا يزال ينظر إليها على أنها التزام. وقد حدث تباعد في الرأي بين كبار قادة الشيعة الذين أمضى كثير منهم فترة في إيران والقادة الذين بقوا في العراق ومن ثم فإن ولاءهم للعراق أكبر. والشيعة في الحركة الصدرية يقومون بهذه التفرقة بوضوح. فالصدريون أيضا أكثر عداء للغرب.

والعنصر الذي يثير الدهشة في المقابلات مع جميع المسؤولين الحكوميين الجدد هو عدم تركيزهم على الاقتصاد. يبدو أن التنمية الاقتصادية لم تكن شأنا رئيسيا. وقد مر جميع القادة سريعا بدون تحمس على التنمية الاقتصادية والوظائف في حديثهم إلا أن أيا منهم لم يضع الموضوعين على رأس أولوياته. ولكن على المستويات المحلية، تشير جميع الأدلة (في الأحاديث العابرة وبحسب آراء الجمهور) إلى أن السكان يعتبرون هذه الأمور من الأولويات. إن رؤيتهم للعراق هي أن يتمتعوا بالأمن وأن يحصلوا على وظائف وخدمات مثل الكهرباء والماء. وهذا يدل على عدم تواصل بين القادة السياسيين على المستوى الوطني وبين المواطنين. ويبدو أيضا أنه يبرهن على أهمية السياسة كأولوية في العراق الجديد — نتيجة للتركيز على الانتخابات وإعادة توزيع السلطة وتأسيس نظام دستوري جديد.

إن أحزاب الوسط ذات التوجه العراقي تخسر أسهما ولكن رؤيتها واضحة إلى حد معقول. إن لها هوية عراقية (يدل عليها إسم القائمة التي خاضوا في إطارها الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول: القائمة العراقية). كما أنها أكثر علمانية وأكثر رغبة في الوصول إلى تحالفات في

المنافسة على تولي الوظائف العامة عبر الاختلافات الطائفية والعرقية. وهي تخشى السياسة الطائفية والانفصال وتريد عراقا موحدا. كما أنها تؤيد حكومة مركزية قوية نسبيا ولكن غير استبدادية. ومعظم هذه الأحزاب ذات توجه غربي وتريد مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة. ولكن المشكلة بالنسبة لهذه الأحزاب هي أن رؤيتها العلمانية التي تتمحور حول العراق، كما يدل عليها ظهورها الضعيف في الانتخابات التي جرت مرتين عام ٢٠٠٥، تجد صعوبة في حشد التأييد الجماهيري وأنها تطرد من دائرة السلطة.

ولم تتشكل بعد معالم رؤية واضحة للعراق من جانب السنة، ولكن الأحزاب السياسية السنية التي خاضت انتخابات ديسمبر/كانون الأول وفازت بمقاعد في البرلمان تمثل بصورة أفضل آراء التيار السني الذي يدخل مرة أخرى العملية السياسية. ويمكن أن نفهم من خلال تنظير السنة في الحملة الانتخابية أنهم مرتبطون ارتباطا قويا بهوية عراقية — وهوية عربية، مع اختلاف درجات الخليط بين الاثنين. ومن ضمن كل الجماعات العراقية، فالسنة هم أقوى القوميين ويسعون إلى عراق موحد ومستقل. ويركز معظم السنة على التحرر من النفوذ والتحكم الأجنبي، ووضع نهاية للاحتلال. والسنة، سواء العلمانيون أم المتدينون، يرون عراقا موحدا وهدفهم الرئيسي هو حكومة مركزية قوية مما يدل على أنهم يودون تعديلا للنظام الاتحادي. وتوجد في صفوفهم جميع اتجاهات الرأي بشأن الإسلام، بدءا من العلمانيين تماما — وعلى الأخص البعثيين السابقين — وحتى أولئك الذين يريدون دولة إسلامية (الحزب الإسلامي العراقي). وهم في ذلك يحذون حذو الشيعة وإن كان السنة أكثر ميلا إلى الاتجاه العلماني على ما يبدو. وتداخلهم شكوك عميقة إزاء التوجه الإيراني للقادة الشيعة ويفضلون الاحتفاظ بالهوية العربية للعراق ودوره كدولة عربية. ومع ذلك، رغم هذه الاتجاهات القومية، تتضح هويتهم يوما بعد يوم كسنة وكأقلية مضطهدة ومهمشة — وهي ظاهرة جديدة تماما بالنسبة إليهم. وسيتوقف مدى عمق جذور هذه الهوية الطائفية الجديدة على مقدار استيعاب رؤيتهم الناشئة في العراق الجديد.

تدل البيانات التمهيدية على أن القضايا والقيم المتعارضة لدى القادة العراقيين ليست قوية، وإن كان بعضها موجودا. سيتعين على القادة العراقيين القيام بعمل شاق لإيجاد رؤية جديدة يقبل معظم العراقيين على التجمع حولها والتعاون على أساسها، ولكن فكرة عراق موحد تتضمن تعبيرا عن التنوع الثقافي والعرقي في العراق لا يزال أمامها فرصة النجاح. ستتطلب تفكيرا جديدا ورؤية جديدة وكذلك رأب الصدع بين الجماعات العراقية. وإلا فالآراء والتصورات التي تم استعراضها ستقوى وقد تحدث تجزئة للعراق — وإن لم تسم تجزئة في واقع الأمر. إن مساعدة العراق على ضم الصفوف وليس شق الصفوف سيكون صعبا ولكنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الأميركية في المرحلة المقبلة من العملية الانتقالية العراقية.

الخلاصة والتوصيات

تظهر هذه الدراسة أنه على الرغم من كون الهويات العرقية والطائفية سمة مهمة أساسية للسياسة العراقية في الماضي، فالعملية السياسية الجديدة تزيد من حدة هذه المشاعر من خلال حشدها للأصوات. كان العراق في عهد صدام صرحا سياسيا واحدا والتوازن في السلطة كان منعدما بين الجماعات العرقية والطائفية. كان السنة من المثلث يهيمنون على السلطة والأكراد لم يكن لهم تقريبا وجود في الحكومة المركزية وتمثيل الشيعة كان ناقصا نقصا فادحا. واليوم يعكس الميزان العرقي والطائفي إلى حد كبير الميزان في البلاد. ولكن إضفاء الطابع السياسي على الانقسامات العرقية والطائفية لم يكن بمثل هذه الحدة. والجماعات السياسية التي أزيحت عن السلطة، وهي بصفة أساسية من السنة البعثيين السابقين، والتي انضم إليها الجهاديون، شجعت على قيام حركة تمرد عنيدة ومدمرة، ليس ضد الولايات المتحدة فحسب وإنما أيضا ضد القيادات الجديدة، مما أوقع فرقة حادة بين الطوائف الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، ففي التسابق على السلطة في العملية الانتخابية الجديدة، لجأ قادة الأحزاب السياسية إلى المشاعر العرقية والطائفية لحشد جماهير المواطنين ولعبوا على وتر الهوية الطائفية للفوز في الانتخابات. ولكن العملية والرؤى المتعارضة لهذه الأحزاب تجعل من الصعب الاتفاق عندما تتحقق السلطة، بينما حركة التمرد تجعل من الأصعب إعادة البعثيين السابقين والسنة إلى العملية.

إن التركيز الشديد على العملية السياسية (انتخابات ثلاث مرات في عام واحد، وكتابة دستور خلال بضعة أشهر) امتص فعليا كل طاقة واهتمام القادة الجدد الذين ظهروا وحول انتباههم عن التركيز على مجالات أخرى أساسية، مثل التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات. وتدل المقابلات التي جرت من أجل هذه الدراسة على أن هذه الأهداف ليست ذات قيمة عالية بالنسبة للقادة الوطنيين الجدد، أو أن هؤلاء القادة يفترضون أن مثل هذه المهام ستترك «للتكنوقراط» رغم استياء معظم المواطنين من عدم توفيرهم للخدمات. ولكن الانتخابات لم تجبر الساسة على دفع

ثمـن هـذا التردي؛ بل إن السياســة كانت لهــا الكلمة العليا. ورغم أن ذلك يمكن أن يخرج مجموعة جديدة مــن القادة على المدى القصير، فهو يمكـن أن يكلـف العـراق والعراقيين ثمنا فادحا على المدى الطويـل. إن تفتيت العراق والإغراق في إضفاء الطابع السياســي يمكن أن يحولا دون الاســتثمار والتنمية الاقتصادية في البلد، بالإضافة إلى تقوية دعائم الطبقة الوســطى المتعلمة التي يعتمد عليها مســتقبل البلاد — وكذلك الديمقراطية فيه. والواقع أن التنمية الاقتصادية وطبقة وســطى متنامية عاملان من شــأنهما تخفيف حدة سياســة الهوية من خلال توفير طرق أخرى للحراك ورؤى جديدة للمستقبل. إن هذه المشاكل وطرق التغلب عليها يجب أن يتناولها ويواجهها العراقيون أنفسهم قبل أن يصل الوضع إلى نقطة اللاعودة.

إذا أمكن، ما بالمقدور عمله؟

رغم تناقص نفوذ الولايات المتحدة في العراق حيث أن القيادات العراقية الجديدة تتولى أمور البلاد، يمكن للولايات المتحدة أن تمارس ما تبقى لها من ثقل للمساعدة في أن يتراجع العراق تدريجيا عن التناقضات السياسية الحديثة والإسهام في عرقلة الخطى السريعة نحو التفتت العرقي والطائفي. وفيما يلي عدة خطوات مهمة يمكن أن تساعد على ذلك:

١- المساعدة في إعادة تركيز اهتمام الساسة العراقيين على القضايا الاقتصادية التي لا تعتبر فحسب حيوية بالنسبة للتنمية وإنما أيضا تتصدى للفرقة العرقية والطائفية وستسفر عن رؤى بديلة لمستقبل العراق.

- أولا، تشــجيع العراقيين على صياغة قانون جديد للنفط له بعد وطني ويشــجع الاســتثمار الأجنبي في البنية الأساســية المتهدمة للنفط ويمنح جميع المواطنين العراقيين والطوائف العراقية نصيبا في موارد النفط أو يكفل توزيع عوائده عليهم على قدم المساواة. مثل هذا القانون ينبغي أن يكون أول عمل للحكومة الجديدة. وستحدد كيفية التعامل مع هذه القضية إمكانات الوحدة المستقبلية للعراق. إذا كانت التفسيرات «الإقليمية» للدستور الجديد ستصل إلى حد حرمان منطقة السنة الفقيرة بالنفط في العراق من حصة عادلة في موارد النفط التي توجد بصفة أساسية في مناطق الشيعة والأكراد، سيكون الأمل ضعيفا في السلام العرقي والطائفي.

- تشــجيع المجتمــع الدولــي على تقديم الدعم المالي الذي وعد به وتخصيص هذه الموارد لمشــروعات تمتد إلــى كل الجماعات العرقية والطائفية وليس مشــروعات تعزز الانقســامات أو يتم تنظيمها بحيث تفيد منطقة واحدة أو طائفة واحدة. ولن يكون من الصعب تحديد مثل هذه المشروعات والتركيز عليها، بحيث يكون هناك حرص على تقديم مقابل للتنمية الاقتصادية وليس للهوية.

- التركيــز علــى التنميــة في مجتمع محلي واحد أو مجتمعين محليين مختلطين كنمــوذج للتعاون الاقتصادي. يجب أن تكون بغداد محور هذا النشاط.

٢- على المدى القصير، يجب أن تبطىء الولايات المتحدة من العملية السياســية لتتيح للساســة اســتيعاب التغييرات التي حدثت والاتفاق على حلول توفيقية. وعلى سبيل المثال:

- الإبطاء من عملية إرساء أقاليم، وعلى الأخص إنشاء إقليم اتحادي في الجنوب يتكون من تسع محافظات. وهذا من شأنه أن يتيح الوقت أمام القادة السياسيين السنة الجدد للتكيف مع فكرة النظام الفيدرالي وتكوين أفكار خاصة بهم عن اللامركزية.

- تأجيل الاستفتاء المقترح على التعديلات الدستورية المزمع عام ٢٠٠٦، بحيث يمنح العراقيون مزيدا من الوقت لتسوية خلافاتهم. يمكن استخدام الفترة المؤقتة لسد الثغرات القانونية في الدستور التي يتوافر اتفاق أكبر في الرأي بشأنها.

- وقف عمليات النزوح العرقي والطائفي للسكان المحليين في المناطق التي تضم طوائف مختلطة والتي حدث فيها ترهيب من قبل القوى السياســية (وعلى الأخص في جنوب بغداد وفي ديالا وفي كركوك)، عن طريق توفير قدر أكبر من الأمن في هذه المناطق. يجب أن يكون للمجتمعات المحلية ذات الأعراق والطوائف المختلطة مجال مشمول بالحماية تتفاعل فيه هذه الجماعات مع بعضها بعضاً، ويجب توسيع نطاق هذا المجال.

٣- تشجيع العراقيين على تحديد النظام السياسي الذي ينتج هذه الآراء المتناقضة، ويمكن بحث المبادرات التالية:

- قوانين تنظم الأحزاب السياسية بحيث تكون أكثر انفتاحا ويسرا أمام العراقيين العاديين. هناك ثلاثة مجالات تستحق الاهتمام: تمويل الأحزاب السياسية والشفافية في عملية الترشيح وفصل الأحزاب عن الميليشيات.

- إعادة النظر في قانون الانتخابات بحيث يبتعد عن نظام القائمة الوحيدة (التي يبدو أنها ترجح كفة الهوية العرقية أو الطائفية) والتركيز بدرجة أكبر على تمثيل الدوائر والتمثيل المحلي. يمكن الاقتداء بنماذج وأمثلة مختلفة كثيرة، ولكن نظاما يشجع القيادات الجديدة في المناطق المحلية يمكن أن يكون أقل تركيزا على الأيديولوجيات وأكثر اتجاها نحو تلبية طلبات المواطنين.

- تطوير آليات لتشجيع القيادات الجديدة على المستوى الداخلي والمحلي ومستوى المحافظات إذا ظهر أن القادة أكثر استجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وأقل توجها نحو الأيديولوجيات والهوية.

٤- يجب أن تعيد الولايات المتحدة وكذلك حلفاؤها الدوليون تركيز القيادات الناشئة في العراق على رؤية بديلة للمستقبل، أي رؤية تشجع التنمية الاقتصادية وتقوية الطبقة الوسطى والتسامح الإجتماعي.

هذا جهد طويل المدى يجب تعميق جذوره في التعليم ووسائل الإعلام العامة، ولكنه جهد ضروري للغاية. ورغم أن العراقيين هم الذين يجب أن يمسكوا بزمام المبادرة — وعدد منهم يفعل ذلك بالفعل — إلا أن المجتمع الدولي يمكن أن يشجع النشاطات والمواقف المتعددة الثقافات من خلال ما يلي:

- تمويل مبادلات دولية أقوى للقادة وصناع الرأي؛

- مساندة معاهد المفكرين والباحثين التي تستكشف مختلف الرؤى والخيارات السياسية؛

- الاهتمام بالدراسات الاجتماعية ومناهج العلوم الإنسانية في المدارس وعلى الانترنت مما يشجع التسامح بين مختلف الثقافات والرؤى المختلفة للمستقبل على جميع المستويات بدءا من المدارس الابتدائية وحتى الجامعة؛

- تشجيع تأسيس جامعة أميركية في العراق في منطقة يمكن لجميع العراقيين الوصول إليها وتخصص للتدريس لجميع الطوائف الاجتماعية؛

- المساعدة على تأسيس مدارس «متميزة خاصة» أو «نموذجية» تشدد على منهج حديث ومتعدد الثقافات للتعليم يزود القادة برؤية جديدة ومختلفة.

✦ ✦ ✦

ملاحظات

١. هذه المجموعة من ثمانية عشرة لم تتخذ قرارات فحسب وإنما تحكمت في الموظفين الحكوميين والجيش من خلال تداخل الموظفين والوظائف. فمثلا في عام ١٩٩٨، كانت الحكومة تتألف من رئيس ونائبين للرئيس ومجلس وزراء. ومن ضمن اثنين وعشرين شخصا يتولون هذه الوظائف، كان سبعة من كبار قادة الحزب، وكان هناك أربعة من كبار مسؤولي الحزب. وفي هذه الدراسة استعنت بمجموعة أوسع من القادة على مستوى مجلس الوزراء في فترة ١٩٩٧-١٩٩٨ للمقارنة مع فترة ما بعد صدام. والمجموعة كلها تتألف من ستة وثلاثين شخصا، ثمانية عشر من كبار القادة وثمانية عشر أعضاء في مجلس الوزراء — وهي مجموعة صغيرة بالمقارنة بمجموعة ما بعد عام ٢٠٠٣.

٢. عضو واحد هو طه ياسين رمضان، وهو من أصل كردي ولكنه كان متأثرا بالطابع العربي إلى حد أنه كان يعتبر نفسه عربيا.

٣. فيبي مار، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الثانية (مدينة بولدر، كولورادو، مطبعة وست فيو، ٢٠٠٤، ص. ٣١٠.

معلومات إضافية

في خريف عام ٢٠٠٣، طلب الكونجرس من معهد السلام الأميركي تقديم المساعدة لمبادرات بناء السلام الجارية في العراق. وعمل المعهد في هذا المجال يكمل الكثير من برامجه ومبادراته الطويلة المدى، ومن ضمنها دعم سـيادة القانون في أجواء ما بعد النزاع والأوضاع الانتقالية، كما يظهر في المطبوعات التي تتناول هذه القضايا.

وتتضمن تقارير المعهد الحديثة والمتاحة أيضاً باللغة العربية:

- الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، بقلم جراهام فولر (تقرير خاص رقم ١٠٨، أغسطس/آب ٢٠٠٣)
- عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار، وإعادة البناء والشرعية، بقلم د. فالح عبد الجبار (تقرير خاص رقم ١٢٠، مايو/أيار ٢٠٠٤)
- العملية الدستورية في العراق: تكوين رؤية لمستقبل البلاد، (تقرير خاص رقم ١٣٢، فبراير/شباط ٢٠٠٥)
- من هم المتمردون؟ الثوار من العرب السنة في العراق، بقلم أماتزيا بارام (تقرير خاص رقم ١٣٤، إبريل/نيسان ٢٠٠٥)
- تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار، بقلم هنري ج. باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، يوليو/تموز ٢٠٠٥)
- استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، بقلم أريك دَيفيس (تقرير خاص رقم ١٥٣، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥)

الرجاء قراءة هذه التقارير على موقعنا : http://www.usip.org/pubs/reports_arabic.html

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **فرانسيس ك. ويلسون**، لفتنانت جنرال، سلاح مشاة البحرية الأميركي، رئيسة جامعة الدفاع الوطني • **باري لوينكرون**، مساعد وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 160
Who Are Iraq's New Leaders?
What Do They Want?